وجودها في كل قرية وتأمين عناصرها من أبناء القرية، الخ... ولا تختلف عنه إلا بالمهام المدنية والمتعلقة بالشؤون الحياتية التي حددت لها (مثل تعبيد الشوارع والاشراف على المشاريع الزراعية والاقتصادية) على أن تكون سلطات الاحتلال هي المرجع فيما يخص القرارات النهائية. وعبر «اللجان المحلية» و «الحرس الوطني» تفرض قوات الاحتلال سيطرتها على كل قرية من قرى المناطق الجنوبية المحتلة (لمزيد من التفاصيل انظر: السفير، ٧ و١٠ و ١٩٨٣/٢/١١؛ النهار، ٧ و ١٩٨٣/٢/١٤. وذلك كان هدف الاستمارة التي وزعتها على جميع مخاتير ورؤساء بلديات اقضية: النبطية وراشيا الوادي والبقاع الغربي وحاصبيا. ولقد احتوت هذه الاستمارة اسئلة تدخل في تفاصيل مختلف القضايا الحياتية والسياسية والاجتماعية والتربوية والاقتصادية الخاصة بكل قرية (انظر النص الكامل للاستمارة في السفير والنهار، ١٩٨٣/٢/٤).

وتجدر الاشارة إلى أنه لا يمكن تحديد العدد الحالي للمجموعات المحلية المسلحة و «اللجان المحلية»؛ ولقد أشارت بعض التقارير الصحافية، في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣، إلى وجود أحد عشر مقراً «للحرس الوطني» في منطقة تواجد قوات الطوارئ الدولية في الجنوب، كما أنه علم ان هذا «الحرس» قد باشر في بعض المناطق إقامة حواجز ثابتة له، مثل الحاجز الثابت «للحرس الوطني» على مدخل بلدة مرج الزهور الذي أقيم في ٨ شباط (فبراير) ١٩٨٣. ولكن، مجرد وجود مشروع لاقامة ركائز إدارة مرتبطة بسلطات الاحتلال بشكل، بحد ذاته، خطراً يهدد الكيان الوطني برمته، خاصة ان الاحتلال لن يتردد في استعمال اساليب القمع والارهاب لفرض هذا المشروع بالقوة، كأمر واقع.

فلنذكر، على سبيل المثال، التهديدات التي اطلقها الحاكم العسكري لمنطقتي راشيا وحاصبيا لدى استدعائه، في ٨ شباط (فبراير) ١٩٨٣، جميع مخاتير قرى منطقة راشيا الوادي لاجبارهم على تشكيل «حرس وطني» و «لجنة محلية» في كل قرية، ومما قاله لهم ان عليهم «تنفيذ كل ما تطلبه اسرائيل من الأهلين لانهم يخضعون لسلطة عسكرية قائمة ولا مجال للبحث في هذا الشأن» (السفير، ١٩٨٣/٢/١٢). وتتخطى الضغوطات التهديدات الكلامية لتشمل الاعتقالات؛ فمثلاً، قامت قوات الاحتلال باعتقال أحد قياديي حركة «امل»، ابو علي رحماني، في قرية حبوش، لرفضه الموافقة على انشاء «لجنة محلية» (تقرير لصحيفة الواشنطن بوست، نقلاً عن السفير، ١٩٨٣/١/٢٨). والى جانب اساليب القمع، تملك قوات الاحتلال وسيلة لا تقل عنها أهمية، هي خلق فراغ إداري لبناني رسمي في المناطق المحتلة. ويلاحظ أنها قامت في الفترة الأخيرة بتصعيد اعتداءاتها على المؤسسات اللبنانية، مستخدمة كافة الوسائل؛ فعلى سبيل المثال، الزمت عناصر الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي الحصول على تصاريح من الحاكم العسكري في حاصبيا أوجب جفين لدى التنقل بين المناطق (في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢)؛ ومنعتهم من دخول المنطقة الجنوبية بعبور الجسر الأولي (في ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٣)؛ وابلغت رؤساء البلديات ومخاتير القرى في الجنوب بانها ستدير شؤون المؤسسات الرسمية وتقوم بدفع رواتب الموظفين (في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢)؛ وابلغت مخاتير القرى في البقاع الغربي بانها ستزودهم بأختام اسرائيلية للمصادقة على افادات المواطنين (في ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣). ذلك الى جانب احتلالها المراكز الرسمية ومنع الموظفين من ممارسة واجباتهم. فبعد احتلال سرايا راشيا بقوة السلاح وسرايا حاصبيا ومعظم فروع صيدا، اقدمت على احتلال سرايا جب جنين في اوائل شباط (فبراير) ١٩٨٣)، (لمزيد من التفاصيل انظر: السفير ٩ و ١٩٨٢/١٢/١٥، ١٩٨٣/١/٩؛ النهار، ٢ و ١٩٨٢/١٢/١٧، ٣ و ١٩٨٣/٢/١٢). وشكلت مجمل هذه الوقائع الاثبات القاطع على ان الاحتلال يواصل تنفيذ «سياسة الأمر الواقع»، بعيداً عن مجرى المفاوضات بجولاتها التي تجري مرتين كل اسبوع. ولم يتمكن العدو المحتل من احراز بعض التقدم في مخططاته، دون تصعيد ممارساته القمعية ضد المواطنين.

الممارسات القمعية

إن سجل الممارسات القمعية لقوات الاحتلال الاسرائيلي في مختلف المناطق اللبنانية المحتلة،